مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

IASJ

المجلات الاكاديمية العراقية

القطاع الزراعي ودوره في معالجة البطالة في محافظة المثنى للمدة من 2003-2017

مقداد جاسم عبد [a*] ، وضاح رحيم راهي [b] ، حيدر طالب موسى [c]
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2019/10/23
تاريخ التعديل :2019/11/25
قبول النشر :2019/11/25
متوفر على الأنترنيت:2019/12/29

الكلمات المفتاحية :
القطاع الزراعي
البطالة
القوى العاملة
عدد السكان
معامل الارتباط

الملخص

يهدف البحث الى بيان دور القطاع الزراعي في معالجة البطالة ومدى تأثير هذا القطاع على تشغيل الايدي العاملة في المحافظة بالإضافة الى قياس نسبة القوى العاملة في القطاع بالنسبة الى اجمالي القوى العاملة للمدة من 2003-2017 مقارنة بعدد السكان ومدى تطور هذه الاعداد من خلال استخدام التحليل الاحصائي في برنامج Eveiws 10 بعد الحصول على نتائج الانحدار المتعدد وقياس معامل الارتباط ، توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات منها زيادة نسبة السكان في المحافظة يؤدي الى زيادة العاطلين عن العمل لعدم استثمار الايدي العاملة في القطاع الزراعي واخذ الدور الحقيقي في الإنتاج ، وجود علاقة ارتباط بين عدد السكان واجمالي القوى العاملة واما مع القطاع الزراعي فكانت بشكل مقبول ، عدم استقراريه العاملين في القطاع الزراعي مرة ترفع ومرة تنخفض وهذا يعني عدم وجود دعم كافي او مستمر او قد تعود الى أمور أخرى تتعلق بمتطلبات الزراعة وتوصلت الدراسة الى بعض التوصيات ضرورة تفعيل دور القطاع الزراعي لاستثمار الايدي العاملة (العاطلين عن العمل) في المحافظة كونها ذات طابع زراعي وتحقيق الإنتاج الزراعي المطلوب ، دعم العاملين في القطاع الزراعي وزيادة النسبة المخصصة لهم من تشغيل الايدي العاملة كون القطاع الزراعي يعتبر من احد القطاعات المهمة في تحقيق الامن الغذائي ، ضرورة تفعيل المشاريع الصغيرة او المتوسطة التي تستطيع تشغيل الايدي العاملة في المحافظة.

© 2019 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

The agricultural sector and its role in tackling unemployment in Muthanna province During period (2003-2017)

Miqdad J. Abed[a] , Wadhah R. Rahi[b] , Hader T. Mussa[s]

Abstract

The research aims to show the role of the agricultural sector in addressing unemployment and the extent of the impact of this sector on the employment of the labor force in the province in addition to measuring the proportion of the labor force in the sector in relation to the total labor force for the period from 2003 - 2017 compared to the population and the extent of the development of these numbers of during the use of statistical analysis in eviews 10 after obtaining the results of multiple regression and measuring the coefficient of correlation, the research reached a number of conclusions, including the increase in the proportion of the population in the province leads to an increase of the unemployed for not investing labor in the agricultural sector and taking The real role in production, the existence of a correlation between the population and the total labor force, but with the agricultural sector was acceptable, the instability of workers in the agricultural sector once raised and again decreased and this means the lack of sufficient or continuous support or may return to other matters related to the requirements of agriculture and recommend To study some recommendations the need to activate the role of the agricultural sector to invest the labor force (unemployed) in the province being of an agricultural nature and achieve the agricultural production required, support workers in the agricultural sector and increase the percentage allocated to them from the employment of the labor force as the sector Agriculture is one of the important sectors in achieving food security, the need to activate small or medium-sized enterprises that can employ labor in the province.

* Corresponding author : E-mail addresses : miqdad_jasim@mu.edu.iq.

© 2019 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.52113/6/2019-9-4//122-132

Keywords: Manpower, Population, Unemployment.

المقدمة

يعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتزداد أهمية هذه الظاهرة في الدول النامية. ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الضغوطات على القطاعات الإنتاجية والخدمية فيها، بالإضافة لان البطالة لها أثار جسيمة سلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، إن انتشار البطالة يعني أضرار كبيرة ومفاسد خطيرة ، حيث إذا لم يجد الفرد عمل يغنيه يتجه إلى ما يضر نفسه ويضر غيره من أبناء مجتمعه بالإضافة إلى اغتيال البطالة لأحلام الشباب وإغلاق أفاق المستقبل أمامهم.

في الواقع ان البطالة تهدد امن واستقرار المجتمعات وكذلك تهدد عمليات التنمية الاقتصادية ، وباللغة الاقتصادية فإن نفقة أو تكلفة الفرصة البديلة " opportunity Cost" للبطالة مرتفعة جدا مما يدق نواقيس الخطر حول هذه المشكلة القديمة والمتجددة والمتعاظمة خاصة وأن المشكلة فى الأساس هى مشكلة إدارة ، إدارة أزمة أو كيفية إدارة واستثمار موارد الدولة بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد والتوظيف الكامل لمن هم في سن العمل، ومهم جدا توافر الرؤية السياسية والاقتصادية الرشيدة، وكذلك وجود مشروع قومي او هدف اقتصادي قومي للمجتمع. ان ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي من المشاكل المركبة حيث تتداخل مسببات هذه المشكلة بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع، فهي ظاهرة اقتصادية من حيث الاسباب والنتائج المباشرة الا انها سياسية واجتماعية ايضاً في جوانبها الاخرى غير المباشرة، اضافة الى انها تمثل هدراً للعنصر البشري اذ ان سياسة الدولة في استيعاب العاملين في اجهزتها المختلفة لم تكن بالقدر الذي يستوعب قوة العمل المتزايدة بل كانت لها نتائج سلبية، حيث ظهرت البطالة المقنعة في القطاع العام مما جعل صعوبة مكافحتها الامر الذي ولد مردودات سلبية ادت الى تفاقم هذه المشكلة واستمرت معدلات البطالة بالارتفاع ، اذ بلغ معدل البطالة في عام 2014 (28.1) % في حين كان عدد السكان خلالها (26,340,000) نسمة وصاحبها انخفاض في معدل النمو السنوي اذ بلغ (2.9)% .

منهجية البحث

مشكلة الدراسة

تأتي مشكلة الدراسة في ما يلي :

- ✓ ان البطالة تعد موضوعاً خطيراً يهدد الاقتصاد والامن الوطني في العراق.
- ✓ معالجة أزمة البطالة ومدى علاقتها بالقطاع الزراعي في محافظة المثنى .

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة للدور المهم الذي يمكن ان يلعب القطاع الزراعي في معالجة البطالة وكيفية توزيع فرص العمل على العاطلين في محافظة المثنى التي تتميز بطابع زراعي.

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة :

- ✓ ان هنالك إمكانيات كبيرة في القطاع الزراعي لاستيعاب العاطلين عن العمل في محافظة المثنى.
- ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات البطالة ونسبة العاملين في القطاع الزراعي.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى قياس العلاقة بين القطاع الزراعي والبطالة هذا من جانب ومن جانب اخر العاملين في القطاع الزراعي والاطلاع على الية معالجة ازمة البطالة.

مجتمع وعينة الدراسة

اتخذت الدراسة السلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات البطالة ونسبة العاملين في القطاع الزراعي بالاعتماد على البيانات المنشورة للفترة من 2003 – 2017 واعتمادها كعينة للدراسة.

الاطار النظري

القطاع الزراعي والبطالة

أولا : القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان النامية فيرى شولتز أن الزراعة يمكن أن تؤدي إلى كبح جماح التنمية الاقتصادية أو تدفعها إلى أمام، لان تخلف القطاع الزراعي في بعض البلدان يقلل فرص التنمية، فيها بينما يؤدي نمو هذا القطاع في بلدان أخرى إلى زيادة فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان . وتشير الحقائق التأريخية إلى عدم وجود دولة تحولت من مرحلة الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانطلاق في التنمية الاقتصادية من دون أن تحقق قدرا كبيرا من الارتفاع بجدارة الإنتاج الزراعي. كما تدل خبرة العالم المتقدم إلى أن نجاح عملية التصنيع يتوقف على التقدم والنمو الذي يحرزه القطاع الزراعي . فالثورة الصناعية

التي قامت في القرن الثامن عشر في أوربا الغربية لم يكتب لها النجاح لولم تسبقها وتمهد لها ثورة زراعية ادت إلى رفع الإنتاجية في القطاع الزراعي لتواجه حاجات التصنيع، مما يبين الدور المتميز للقطاع الزراعي في التطور الاقتصادي الذي تبرز الحاجة من خلاله إلى زيادة المواد الغذائية والزراعية بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني في البلدان النامية والذي يصل إلى ضعف مثيلة في البلدان المتقدمة ، إذ لا يبقى أي معنى للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية مالم تتمكن هذه البلدان من رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين كمية ونوع غذائهم. كما أن زيادة نصيب الفرد من الدخل نتيجة التنمية الاقتصادية له تأثير أقوى في الطلب على المواد الغذائية في البلدان النامية إذ تبلغ فيها مرونة الطلب الدخلية اكثرمن (0.6) من تأثيره في الطلب على المواد الغذائية في البلدان المتقدمة مثل أوربا الغربية والولايات المتحدة وكندا إذ تبلغ فيها المرونة الدخلية للطلب على المواد الغذائية (0.2-0.3) .ويتحول المستهلكون من استهلاك المواد الغذائية الأقل جودة كالحبوب والبروتين النباتي ذات المرونة الدخلية للطلب المنخفضة نسبيا ، إلى استهلاك المواد ذات القيمة الغذائية المرتفعة والكلفة الاعلى كالخضروات والفواكه .

وبالمقابل يحتل القطاع الزراعي المكانة الاولى من حيث الدخل المتولد فيه او عدد العاملين في بداية عملية التصنيع ويمثل السوق الرئيسي للمنتجات الصناعية كالأسمدة والآلات الزراعية وان ارتفاع الدخل في القطاع الزراعي يؤدي الى زيادة طلب العاملين في هذا القطاع على المنتجات الصناعية الاستهلاكية ويزداد التبادل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بتغير نمط الانتاج الزراعي وتحول الزراعة الى المحاصيل النقدية مما يؤدي الى ادماج اقتصاد المزرعة الصغيرة في الاقتصاد الوطني والقومي والعالمي ، كما ان توسع السوق أمام القطاع الصناعي يؤدي الى توسيع المشاريع الصناعية القائمة وأنشاء مشاريع صناعية حديثة وهو امر مرغوب لزيادة الدخل في القطاع الصناعي ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وهكذا يسير البلد في طريق التنمية الاقتصادية .

ثانياً : مفهوم وأنواع البطالة

1. **مفهوم البطالة :** تعد ظاهرت البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة وتحتل مكانا بارزا في معظم الأدبيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وطرحت العديد من المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة لدراستها بسهولة ووضع المعالجات للتقليل من مخاطرها واثارها الاقتصادية والاجتماعية . آلا آن قياس شريحة العاطلين عن العمل ليس من الأمور السهلة ، بل ان المقاييس المستخدمة في ذلك هي محل جدل وخلاف بين المختصين بسبب الأمور الفنية والعوامل الموضوعية والذاتية التي تدخل في تحديد هذه الفئة من السكان. من اجل تقديم صورة لابعاد هذا المفهوم لا بد من طرح بعض التعاريف التي تهدف الى تحقيق الإحاطة الشمولية لمفهوم البطالة وابعادها. عرفت منظمة العمل الدولية ILO المتعطل عن العمل بأنة: كل قادر على العمل ، وراغب فيه ويريده ويقبل به عند مستوى الآجر السائد ، لكن لا يجد هذا العمل.هذا يعني ان المتعطلين نوعان الأول الذين يدخلون سوق العمل لاول مرة ، والثاني المتعطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركة لآي سبب وتعرف البطالة بأنها ظاهرة تتمثل في عدم ممارسة الأفراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة لظروف خارجة عن أرادتهم بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه.(الكفري ،2003)

تعرف البطالة بصورة عامة (على أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع و يكون راغب وقادر على العمل ويمكن قياس معدل البطالة بالصيغة الاتية) :-

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل) / (اجمالي القوة العاملة)*100

ولها مفاهيم اخرى تتفق بمجملها في المعنى إذ تعني اقتصادياً(وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الانتاجية ويقتصر المعنى هنا عن العاطلين عن العمل).

2. **أنواع البطالة :** هنالك العديد من المعايير التي يعتمد عليها الباحثون لتحديد أنواع البطالة وباختلاف هذه المعايير من حيث الزمان والمكان تتعدد أنواع البطالة والبعض منها يصبح صفه تتميز بها بعض المجتمعات والنظم بشكل ظاهر وواضح بسبب مرحلة نموها الاقتصادي ، وطبيعة تركيب اقتصادها وعلاقات الإنتاج السائدة فيها فضلا عن بعض السمات الاجتماعية التي تسودها والبطالة تكون على أنواع عديدة أهمها ما يأتي :

أ. **البطالة الدورية :** هي البطالة الناشئة من عدم سير النشاطات الاقتصادية باتجاه واحد أو منتظمة في فترات زمنية مختلفة بل تشهد هذه النشاطات فترات صعود وهبوط دورية يطلق على حركة هذه التقلبات الاقتصادية التي يتراوح مداها الزمني من (3-10) سنوات بمصطلح (الدورة الاقتصادية) التي تمتاز بالتكرار والدورية حيث تتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين، الاولى مرحلة الرواج أو التوسع يتجه فيها حجم الإنتاج والتشغيل ومستويات الدخل نحو التزايد حتى يبلغ التوسع نهايته بالوصول للقمة أما المرحلة الثانية فعندما تبدأ الأزمة في الحدوث بنقطة تحول يتجه بعدها حجم النشاط القومي الى مرحلة الانكماش حتى يبلغ النزول نهايته

بالوصول الى نقطة الانكماش، و يفضل أرباب العمل في حالات الركود والانكماش الاقتصادي الإيقاف المؤقت عن العمل بتخفيض الأجور، والبطالة الدورية هي البطالة التي تحدث نتيجة للتقلبات في الطلب على العمالة في ضوء الحركة الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، والتي يطلق عليها بمصطلح (الدورات الاقتصادية) إذ يرتفع معدل البطالة الدورية في مرحلة الانكماش الاقتصادي(الكساد) وينخفض هذا المعدل في مرحلة الانتعاش الاقتصادي .(صالح ، 2003)

ب. **البطالة الموسمية :** يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق بعض من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون أجورا ، على الرغم من أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحاً عن طريق قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية ، إذ أن سحب تلك القوى العاملة الفائضة لا يؤثر إطلاقاً على حجم الإنتاج المخطط له، وقد تلجأ حكومات بعض الدول خاصة ذات الكثافة السكانية العالية الى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة من أجل تلافي أو تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة. (العيساوي ، 2000).

ج. **البطالة الاحتكاكية :** ان هذا النوع يشير الى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا فيها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوى العاملة أو سوق العمل وذلك لأسباب عديدة منها (انتقال العاملين من عمل لأخر، أو من منطقة لأخرى، وتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بعوامل طبيعية كالتغيرات في المناخ، خاصة في قطاعات الانشاءات والزراعة والنقل وكذلك انتقال العمال من والى سوق العمل كدخول الطلبة بعد تخرجهم من المدارس والجامعات).

د. **البطالة الهيكلية :** يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي الى إيجاد حالة من انعدام التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. أما عن طبيعة التغيرات الهيكلية فهي أما أن تكون راجعة الى حدوث تغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة الى تغيير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم ، أو الى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه. (زكي ،1998)

ه. **البطالة المقنعة :** هي بطالة ظاهرة وغير مستترة، فسرها الاقتصاديون بطرق مختلفة فمنهم يرى أنها (وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من مقدرتهم الإنتاجية) لأنه لولا ذلك لأصبحوا عاطلين، مثلاً البطالة في القطاع الحكومي، فعندما تسعى الدولة لتوظيف أعداد متزايدة خوفاً من البطالة لا يوفر له كفايته من سبل العيش أو أن بضعة أفراد يعملون معاً في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو أثنان منهم، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضه لا تنتج شيئاً تقريبا، وتنتشر البطالة المقنعة بشكل واسع في البلدان النامية ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم (الكناني ،2013).

ثالثاً : الاثار المترتبة على ظاهرة البطالة

تعد البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في لأي مجتمع لما ما تعكسه من آثار على الأفراد والمجتمع على حد سواء، وهناك مجموعة من الأثار وفيما يأتي استعراض لأهمها :-

1. **الآثار الاقتصادية :** تشير الآثار الاقتصادية الى أن ارتفاع معدلات البطالة يعني الاستغناء عن معظم السلع والخدمات التي يمكن للعمال العاطلين عن العمل تقديمها، وأن الآثار والخسائر الاقتصادية التي تترتب على البطالة كبيرة، إذ أنها تشكل في مجملها خسارة فادحة للاقتصاد القومي، تتمثل هذه الخسارة في قيمة الإنتاج والدخل ، لقد ظل الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة لا ينظر الى البطالة على أنها مشكلة أساسية تتطلب اهتماماً خاصاً، مادامت النظرية الاقتصادية تعد آلية الاقتصاد الحر كفيلة بتوفير فرص عمل لكل الأشخاص الذين يقبلون في العمل بمستوى الأجر السائد، ففي حالة وجود بطالة فأن الية السوق كفيلة دائماً بإيجاد القوى المعاكسة التي تعمل على التخفيف من حدة البطالة، لكن الامر مختلف تماماً بعد مشكلة البطالة حيث أنها ليست ظاهرة عادية تصاحب التطورات الاقتصادية.(احمد ،2013)
2. **الآثار السياسية :**إن الأهمية التي اعطاها الاقتصاد السياسي بمختلف مدارس البطالة يبرز موقعها ضمن الإشكاليات العامة التي تواجه الأمم والشعوب، ولان البطالة تؤدي الى اختلال النظام الامني لأي بلد فهي تقوم بدفع الافراد الى الاقدام على العمل الاجرامي على خلفية أن البطالة تعني الفقر وعلى أساس هذا نلاحظ تزايد الجرائم (كالسرقة والسطو والقتل .....الخ) ومصادر الدخل غير المشروعة التي تعتبر مغرية على نحوٍ كبير للشباب العاطلين عن العمل على جميع المستويات.(الزبيدي ،2013).

3. **الأثار الاجتماعية :** تظهر ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية كوجه آخر لسوء توزيع وتقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل على المستوى المحلي، ومن ثَم يتبين أن البطالة والضياع والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية ليست طبيعة حتمية للتقدم التاريخي وكذلك ليست نتيجة للتقدم العلمي والنفسي معا كما تترتب على البطالة آثار نفسية حيث تسبب شعوراً للعاطل بالإحباط واليأس وعدم الرغبة بالانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها في صفوف العاطلين الذين لا يستلمون إعانات البطالة خلال فترة تعطلهم عن العمل ، وهناك بعد اجتماعي آخر للبطالة هو عدم مقدرة المؤسسات الإنتاجية على إدارة الإنتاج والتسويق.(الدعمي ، 2006)

رابعاً : واقع محافظة المثنى : تقع محافظة المثنى في القسم الجنوبي الغربي من العراق وتبعد عن مدينة بغداد جنوبا بمسافة(260) كم، تحدها من الشمال محافظتا القادسية والنجف ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشرق محافظتا ذي قار والبصرة ومن الغرب محافظة النجف، تقدر المساحة الكلية للمحافظة (51740) كم2 تمثل (12%) من مساحة العراق، تشتمل الحدود الإدارية لمحافظة المثنى على أربعة أقضية والمتمثلة بقضاء السماوة والرميثة والوركاء والسلمان والخضر، ويقسم كل قضاء إلى عدة نواحي يبلغ مجموعها الكلي(8) نواحي ويبلغ إجمالي مساحة الأراضي في محافظة المثنى نحو (20.7) مليون دونم ، الجدول الاتي يبين عدد السكان حسب الاقضية والنواحي لعام 2017 .

جدول (1) عدد السكان لمحافظة المثنى حسب الأقضية والنواحي لعام 2017

الوحدات الادارية	اجمالي السكان الف نسمه	النسبة %	العاطلين عن العمل
مركز قضاء السماوة	304623	36.9	37580
ناحية السوير	48658	5.9	2380
مركز قضاء الرميثة	124413	15.1	17900
ناحية المجد	44618	5.4	1294
ناحية الهلال	40891	5.1	1037
ناحية النجمي	36185	4.4	394
مركز قضاء الخضر	93607	11.3	7160
ناحية الدراجي	19638	2.4	758
مركز قضاء الوركاء	67412	8.2	5860
ناحية الكرامة	33576	4.0	850
مركز قضاء السلمان	10039	1.2	660
ناحية بصية	1171	0.1	117
المجموع	824831	%100	75990

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد – وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الإحصاء والقوى العاملة (بيانات غير منشورة) لعام 2017.

شكل (1) يبين عدد السكان والعاطلين عن العمل لعام 2017

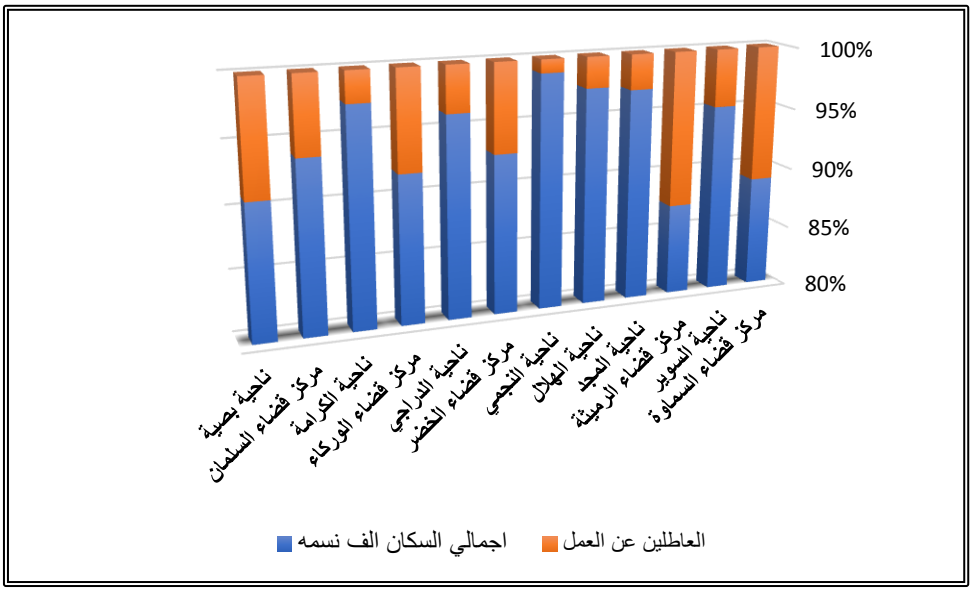

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم 1 باستخدام البرنامج execl

ان البطالة أخذت تشكل نوعاً قلقاً، ولاسيما بين صفوف الشباب، وكما يوضحها الجدول(1) والشكل (1)، بعد أن تزايدت معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها بحيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة في المحافظة.

جدول(2) يبين معدلات البطالة وأجمالي القوة العاملة في العراق للمدة (2004-2016)

السنة	معدل البطالة	العمالة الكلية الف نسمة
2004	26.8	6.516
2005	17.9	6.722
2006	17.5	9.615
2007	11.7	9.906
2008	15.3	1.299
2009	14	1.298
2010	15	7.793
2011	11	8.091
2012	11.9	8.422
2013	11	8.775
2014	12.7	9.015
2015	16.4	9.222

2016	10.8	9.803

المصدر : صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي الموحد لسنوات مختلفة.

الاطار العملي

اولاً : العلاقة بين عدد السكان والعاطلين عن العمل في محافظة المثنى :-

من خلال بيانات جدول (1) التي تشير الى عدد السكان والعاطلين عن العمل في المحافظة ولغرض بيان مدى العلاقة بين المتغير وتأثير احدهما على الاخر ، وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviews 10 لغرض تحليل الانحدار الخطي البسيط باعتبار ان عدد السكان المتغير المعتمد y وعدد العاطلين عن العمل المتغير المستقل x وجاءت نتائج التحليل كما يلي :-

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares

Date: 09/22/18 Time: 22:25

Sample (adjusted): 2000 2011

Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22690.77	5425.220	4.182460	0.0019
X	7.271244	0.439491	16.54469	0.0000

R-squared	0.964755	Mean dependent var	68735.92
Adjusted R-squared	0.961230	S.D. dependent var	81931.15
S.E. of regression	16132.26	Akaike info criterion	22.36604
Sum squared resid	2.60E+09	Schwarz criterion	22.44686
Log likelihood	-132.1962	Hannan-Quinn criter.	22.33612
F-statistic	273.7267	Durbin-Watson stat	1.733592
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 10

يتضح من هذه الدالة ان معامل التحديد R^2 قد بلغت قيمته 0.96 تبين ان هذه النسبة تدل على التغيرات التي تطرا على اجمالي عدد السكان تعزى الى العوامل المستقلة في الدالة وتبقى 0.04 % تعزى الى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة والى متغيرات أخرى تقع ضمن المتغير العشوائي ، واشارة اختبار F الى معنوية الدالة ككل ، اما معامل الانحدار للعامل المستقلة فقد ظهرت بانها مطابقة للتفسير الاقتصادي ، بالنسبة لمعامل انحدار عدد العاطلين عن العمل معنوي على مستوى 0.05 من اختبار t حيث بلغت قيمتها (16.54) ويشير الى ان أي زيادة في عدد السكان سوف تؤدي الى زيادة في عدد

العاطلين عن العمل أي عند زيادة عدد العاطلين بنسبة (7.27) يعني ان هنالك زيادة في عدد السكان سوف تكون بمقدار 7 % ، اما قيمة D.W بلغت (1.733) وهي قريبة جدا من منطقة الرفض بمعنى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

ثانياً : قياس العلاقة بين العاملين في القطاع الزراعي واجمالي القوى العاملة وعدد السكان :-

يعتبر القطاع الزراعي من القطاع المهمة في تشغيل الايدي العاملة المهمة في توفير فرص عمل فضلا عن تحقيق الامن الغذائي هذا من جانب اخر في حين يتضمن العمل العائلي الذي يعتبر عامل مهم في تحقيق الدخل العائلي، يبين الجدول الاتي القوى العاملة الاجمالية والزراعية وعدد السكان للمدة من 2003 -2017 .

جدول (2) يبين اجمالي القوى العاملة والقوى العاملة في القطاع الزراعي وعدد السكان للمدة من 2003-2007

السنوات	إجمالي القوى العاملة (فرد)x_1	القوى العاملة في القطاع الزراعي(فرد)x_2	الأهمية النسبية	عدد السكان (نسمه)y
2003	6086450	1515891	24.90	25644499
2004	6241978	1060699	16.99	26313838
2005	6673745	1535162	23.00	26922284
2006	7101683	2110407	29.71	27448124
2007	7524199	1180171	15.68	27911248
2008	7953549	1863039	23.42	28385746
2009	8179143	1888564	23.09	28973162
2010	8402958	1937890	23.06	29741976
2011	8664860	1996470	23.04	30725300
2012	8894655	1845730	20.75	31890011
2013	9217796	1857847	20.15	33157050
2014	9619604	2002224	20.81	34411951
2015	9983673	2026985	20.30	35572261
2016	10234985	1883135	18.39	36610632
2017	10601039	1984727	18.72	37552781

المصدر:https://data.worldbank.org

يتضح من الجدول أعلاه ان الأهمية النسبية لسنة 2006 بلغت 29.71 وهي اعلى قيمه ثم تليها سنة 2003 حيث بلغت 24.90 ثم جاءت سنة 2008 حيث بلغت 23.42 هذا يعني هنالك زيادة في عدد العاملين في القطاع الزراعي في تلك السنوات من خلال الأهمية النسبية ثم جاءت سنة 2007 بقيمة 15.68 وثم سنة 2004 بلغت 16.99 وبعدها سنة 2016 بلغت 18.39 وهي اقل من تلك السنوات ويعني ذلك انخفاض في عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي وبصورة عامة يعني هنالك تذبذب في عدد القوى العاملة من ارتفاع وانخفاض حسب السنوات الشكل الاتي يوضح ذلك .

شكل 1 يبين عدد السكان واجمالي القوى العاملة والعاملين في القطاع الزراعي

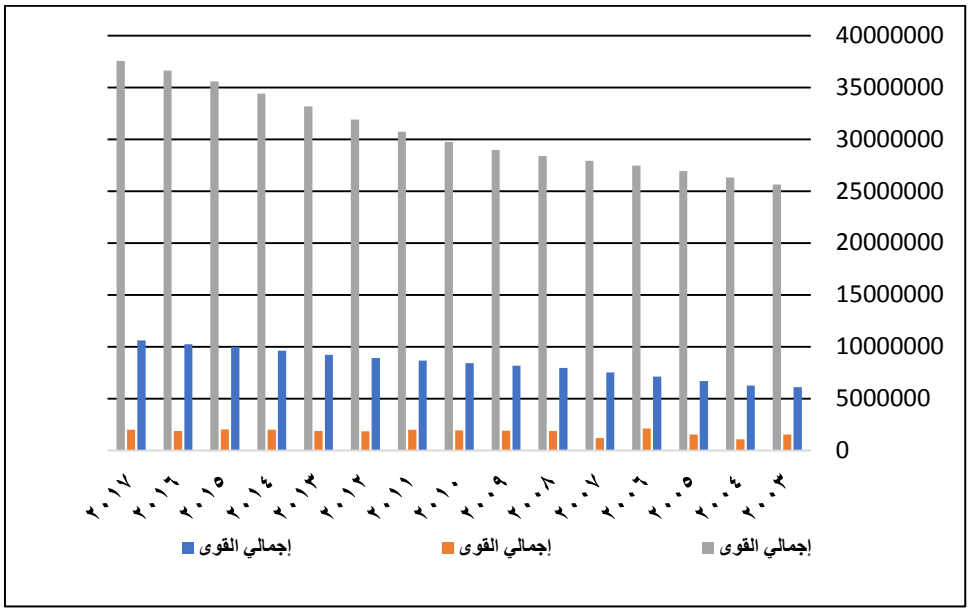

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(2).

من خلال جدول رقم 2 يمكن قياس العلاقة بين عدد القوى الإجمالي وعدد القوى العاملة في القطاع الزراعي أي معرفة مدى وجود ارتباط مع بعضهما من خلال الحصول على مصفوفة الارتباط باستعمال برنامج Eviews 10

جدول (3) مصفوفة الارتباط

	Y	X	X_2
Y	1.00	0.97	0.57
X	0.97	1.00	0.64
X_2	0.57	0.64	1.00

المصدر:- من اعداد الباحث الاعتماد على بيانات جدول (2).

تشير مصفوفة الارتباط ان المتغير Y الذي يمثل عدد السكان والمتغير X الذي يمثل اجمالي القوى العاملة والمتغير الاخر هو X_2 الذي يمثل اجمالي القوى العاملة في القطاع الزراعي حيث تشير النتائج الى وجود علاقة ارتباط بين عدد السكان واجمالي القوى العاملة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.97 وهذا يعني ان هنالك ارتباط طري قوي جدا أي بزيادة عدد السكان سوف يؤدي الى زيادة عدد القوى العاملة ، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط للعلاقة بين عدد السكان واجمالي القوى العاملة في القطاع الزراعي هي 0.57 وهي علاقة طردية أيضا وبدرجة مقبولة أي ان هنالك نسبة معينة عند زيادة عدد السكان سوف تزيد بمقدار هذه النسبة للزيادة في القوى العاملة للقطاع الزراعي ، في حين بلغت نسبة معامل الارتباط بين اجمالي القوى العاملة والقوى العاملة في القطاع الزراعي هي 0.64 وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرين أي ان القوى العاملة في القطاع الزراعي تشكل نسبة 0.64 من اجمالي القوى العاملة للمدة من 2003 -2017 .

اما لقياس التأثير فلابد من اجراء تحليل الانحدار المتعدد لاعتبار المتغير التابع y هو عدد السكان والمتغير المستقل هو اجمالي القوى العاملة X_1 واجمالي القوة العاملة في القطاع الزراعي X_2 بالاعتماد على بيانات جدول رقم 2 وعند اجراء التحليل ظهرت نتائج الدالة باستخدام البرنامج Eviews10وكالاتي :-

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 10

من خلال نتائج التحليل تشير ان الدالة اللوغاريتمية كانت افضل النتائج من حيث نتائج فكانت قيمة R^2 هي 0.93 وهذا يعني ان معامل التحديد استطاع ان يفسر 0.93 من المتغيرات وان القيمة المتبقية هي 0.07 تعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج ، وكذلك قيمة اختبار F تشير الى معنوية النموذج ككل ، اما قيمة معامل D.W بلغت 0.411 وهذا يعني ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ، واما بالنسبة لمعامل الانحدار فهي معنوي بالنسبة للمتغير الذي يمثل اجمالي القوى العاملة وغير معنوي بالنسبة الى اجمالي القوى العاملة في القطاع الزراعي بسبب عدم تناسب اعداد العاملين في القطاع الزراعي مع تطور عدد السكان .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال نتائج الدراسة تستنتج ما يلي :-

1. زيادة نسبة السكان في المحافظة يؤدي الى زيادة العاطلين عن العمل لعدم استثمار الايدي العاملة في القطاع الزراعي واخذ الدور الحقيقي في الإنتاج .
2. وجود علاقة ارتباط بين عدد السكان واجمالي القوى العاملة واما مع القطاع الزراعي فكانت بشكل مقبول .
3. عدم استقراريه العاملين في القطاع الزراعي مرة ترفع ومرة تنخفض وهذا يعني عدم وجود دعم كافي او مستمر او قد تعود الى أمور أخرى تتعلق بمتطلبات الزراعة .
4. تشير النتائج الى وجود علاقة ليست قوية بين عدد القوى العاملة وعدد العاملين في القطاع الزراعي مما يعني ان القطاع الزراعي يشكل نسبة ضئيلة من اجمالي القوى العاملة.

التوصيات

من خلال نتائج الدراسة نوصي بما يلي :-

1. ضرورة تفعيل دور القطاع الزراعي لاستثمار الايدي العاملة (العاطلين عن العمل) في المحافظة كونها ذات طابع زراعي وتحقيق الإنتاج الزراعي المطلوب .
2. دعم العاملين في القطاع الزراعي وزيادة النسبة المخصصة لهم من تشغيل الايدي العاملة كون القطاع الزراعي يعتبر من احد القطاعات المهمة في تحقيق الامن الغذائي .
3. ضرورة تفعيل المشاريع الصغيرة او المتوسطة التي تستطيع تشغيل الايدي العاملة في المحافظة .

المصادر

احمد عمر الراوي .(2013). دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 (الواقع والتحديات)، الطبعة الاولى .بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة ، ص155.

الجهاز المركزي للاسعار ـ معوقات الانتاج في القطاع الزراعي ـ مجلس تنظيم التجارة ، بغداد 1976 ص2.

خلود الخالدي .(1975). دور عرض القوى العاملة والطلب عليها في التنمية الاقتصادية في العراق . رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص127 .

الدعمي، هدى زوير، احمد باهض تقي.(2006). البطالة في العراق راهنا والاثار المترتبة عليها . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(2)، العدد(8).

رمزي زكي .(1998). الاقتصاد السياسي والبطالة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد226، الكويت ، ص27.

الزبيدي، حسين بن سالم جابر .(2011). التضخم والكساد، الطبعة الأولى . عمان : مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع.

الكفري، مصطفى العبد الله، المتمدن-البرنامج الوطني لمكافحة البطالة ، الحوار المتمدن - العدد 666.

عثمان احمد الخولي ومحمود محمد شريف .(1972). الزراعة العربية . الاسكندرية : دار المطبوعات الجديدة ، مطبعة المصري ص124 .

عيسى محمد مهدي الكناني .(2013). دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ص12.

كاظم جاسم علي العيساوي، محمود حسين الوادي .(2000). الاقتصاد الكلي(تحليل نظري وتطبيقي) الطبعة ألأولى . عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ص131.

كاظم، كامل علاوي .(2011). البطالة في العراق (الواقع – الآثار – اليات التوليد وسبل المعالجة)، جامعة الكوفة.

مالك عبد الحسين أحمد .(2013). البطالة في العراق (الأسباب- النتائج – المعالجات) ، الكلية التقنية الإدارية، البصرة، ص9.

محمد عبد صالح، محمد سلمان جاسم .(2015). أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003 . مجلة كلية التراث الجامعة، العدد18، ص217.

محمد منير الزلاقي واخرون .(1976). المقتصد والمجتمع الزراعي والسماكي العربي ، الطبعة الاولى .الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ص9 .

نضال كامل رشيد .(1974).الاسس النظرية في التنمية الزراعية ، الطبعة الاولى. بغداد : مطبعة الحوادث، ص72.

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=12075.